

الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-

**Compliance with the principles of governance in Algerian banks
- Case study of the Bank of Agriculture and Rural Development-**

الطالبة بطاطش نسرين

أ.د شعيباني إسماعيل

مدرسة الدراسات العليا التجارية

تاريخ الارسال: 2018/03/15 ، تاريخ القبول: 2018/05/12 ، تاريخ النشر: 2018/06/30

الملخص:

تعتبر البنوك من الركائز الأساسية التي تقوم عليها إقتصاديات الدول، ولهذا جاءت أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية للمحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي. وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية، وإبراز موقع النظام المصرفي الجزائري من تطبيق مبادئ الحوكمة مع التطرق الى حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، النظام المصرفي الجزائري، لجنة بازل.

Résumé :

Les banques représentent l'un des piliers fondamentaux des économies des pays. Par conséquent, il est important d'appliquer les principes de gouvernance pour maintenir la stabilité du système bancaire. L'objectif de cette étude est de montrer les pratiques de gouvernance dans le système bancaire algérien, avec l'étude de cas de la Banque d'Agriculture et de Développement Rural.

Les mots clés : la gouvernance bancaire, le système bancaire algérien, Comité de Bâle.

Abstract :

Banks are one of the fundamental pillars of the economies of the countries. Therefore, it is important to apply the principles of governance to maintain the stability of the banking system. The objective of this study is to show governance practices in the Algerian banking system, with the case study of the Bank of Agriculture and Rural Development.

Key words: banking governance, Algerian-banking system, Basel Committee.

مقدمة:

بالرغم من التطورات التي شهدتها القطاع المالي على مستوى العالم خلال القرن العشرين، وانفتاح الأسواق المالية والتطور التكنولوجي في المعاملات المصرفية، فقد عانى هذا القطاع من سلسلة من الأزمات المالية والإقتصادية في العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة، والتي كانت لها آثار سلبية على إقتصاديات تلك الدول، حيث كان لمشاكل البنوك الدور الكبير في حدوث تلك الأزمات وانتشارها، خاصة المشاكل المتعلقة بزيادة المخاطر البنكية لاسيما مخاطر الائتمان.

وقد تزايد الإهتمام بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك نظرا للدور الريادي الذي تلعبه في الحد من وقوع الأزمات والمحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي، من خلال تعزيز الدور الرقابي لمجالس إدارة البنوك من جهة، والسلطات الإشرافية والرقابية من جهة أخرى.

وفيما يخص حالة الجزائر، فلقد شرعت السلطات العمومية منذ سنة 1990 في القيام بتعديلات هيكلية على القطاع المصرفي، ومع ذلك فلقد شهد هذا الأخير العديد من الأزمات المالية التي هزت القطاع آنذاك، والتي كانت سوء الحوكمة السبب الرئيسي فيها، مما جعل من تطبيق مبادئ الحوكمة ضرورة حتمية للمحافظة على سلامة واستقرار البنوك الجزائرية. وسنحاول من خلال هذه الورقة إبراز الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية، إضافة للإبراز موقع النظام المصرفي الجزائري من تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية مع التطرق الى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تلتزم البنوك الجزائرية بتبني تطبيق مبادئ الحوكمة؟

وللإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاثة محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية.
- المحور الثاني: المجهودات المبذولة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية.
- المحور الثالث: تطبيق مبادئ الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية.

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات حديث الظهور نسبيا، غير أن المشاكل التي يعالجها تعود الى فترات بعيدة في التاريخ حتى قبل ظهور أعمال Berle و Means سنة 1932¹. إذ يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة في شركات المساهمة، خصوصا الشركات

¹/ADJAOUD Fodil, MAMOGHLI Chokri, ADJAOUD Fatma, La réputation de l'audit externe et les mécanismes de gouvernement d'entreprise: Interaction et effet sur la performance, "COMPT-ABILITE ET ENVIRONNEMENT", May 2007, p 1409.

ذات التشتت الكبير في الملكية، وما يمكن أن ينتج عنه من مشاكل نظرا لضعف تأثير الملاك على الإدارة، السبب الرئيسي في اثاره الاهتمام بإشكالية حوكمة الشركات².
فإنطلاقا من الأعمال التي قدمها Berle و Means (1932) حول شركة المساهمة الأمريكية، والتي من خلالها حاولا تقديم شرح لأسباب الأزمة الاقتصادية 1929، إنطلاقا من فرضية أنها ناتجة عن تشتت ملكية الملكية والتي ميزت الشركات خلال تلك الفترة. فبالنسبة ل Berle و Means، الفصل بين الملكية والإدارة ينتج عنه سلوكيات إنتهازية من طرف المديرين أو المسيرين والذين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر من المنفعة الشخصية على حساب منفعة الملاك، إضافة إلى تحديد الأهداف التي لا تتناسب بالضرورة مع أهداف الملاك، مما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات³.

ولقد تجدد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات الأخيرة بعد الفضائح المالية العديدة التي شهدتها العالم والتي أدت إلى إنهيار كبريات الشركات (ENRON, WorldCom...) نتج عنها أزمة ثقة أدت إلى تساؤل عميق حول الصلاحيات وغيرها من المزايا التي منحت إلى قادة الشركات آنذاك. وعلى إثر هذه الحقائق، سعت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى وضع آليات للممارسات السليمة لحوكمة الشركات، تعمل خاصة على الحد من السلوكيات الإنتهازية للمسيرين⁴.

إن البنوك تختلف عن باقي الشركات إذ أن إنهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، فتوفر نظام مصرفي سليم يعتبر عاملا أساسيا لضمان سلامة عمل المؤسسات، إذ أن القطاع المصرفي يوفر الإئتمان والسيولة اللازمة لهذه المؤسسات ولذلك يجب تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية.

أولا: تعريف الحوكمة المصرفية:

هناك عدة تعاريف لحوكمة الشركات بالبنوك ومنها نذكر:

-عرفت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية(OECD) الحوكمة بأنها "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لإتخاذ القرارات بشؤون المصرف، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصارف ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء"⁵.

-وعد فيها البنك العالمي على أنها "الطريقة التي تتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والاجتماعية للدول من أجل تحقيق التنمية"⁶.

²/MAYER Colin, gouvernement d'entreprise, concurrence et performance, revue économique n° 27, 1996,p57.

³ /LABELLE François, YVES Cédric koyo, Les mécanismes de gouvernance dans le contexte de fonds investissements responsables (FIR) et de PME : cas de PME québécoises financées par FIR, volume 2 Issue 3, 2012, p72.

⁴/ZOUKOUA Eric-Alain,La complémentarité des approches théoriques de la gouvernance : Application au secteur associatif, université d'Orléans, 21 Juin 2011, p : 2.

⁵ نسيمان إبراهيم إسحاق، دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2008-2009، ص: 28.

⁶/LADJOUZI Soumia, La bonne gouvernance bancaire: une condition nécessaire pour le développement économique en Algérie, revue "اداء المؤسسات الجزائرية", Numéro 5, 2014, p29.

ثانيا: أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر7:
 هناك العديد من العوامل التي تستلزم تطبيق الحوكمة على المؤسسات المصرفية الجزائرية، يمكن ذكر البعض منها كما يلي:
 -عولمة الاقتصاد والقدرة التنافسية للدول،
 -عولمة التبادلات الاقتصادية والمالية،
 -ضرورة مكافحة الفساد والبيروقراطية،
 -تطوير النظام المصرفي الجزائري،
 -ضرورة تعزيز القواعد الإحترازية المطبقة على مؤسسات الإئتمان،
 -الأزمات المالية التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري على غرار أزمة بنك الخليفة،
 -البنك الصناعي الجزائري ويونيون بنك،
 -الإفصاح ونشر المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية،
 -ضرورة عصنة النظام المصرفي الجزائري.

ثالثا: معايير لجنة بازل لممارسة الحوكمة المصرفية.8
 المبدأ الأول: يجب على أعضاء مجلس الإدارة امتلاك المؤهلات المطلوبة لأداء مهامهم وأن يكون لديهم فهم دقيق لدورهم في حوكمة الشركات وأن يكونوا قادرين على إصدار قرارات سليمة للعمليات التي يقوم بها البنك.
 المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه.
 المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمسائلة.

المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته.
 المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفية المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.
 المبدأ السادس: على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.
 المبدأ السابع: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.
 المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الإلتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

المحور الثاني: المجهودات المبذولة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية.
 قد أضحى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر ضرورة حتمية، خاصة بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة الإلتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الإقتصاد الكلي وعلى مستوى إدارة المؤسسات، أما بالنسبة لتبني مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي فهو يعتبر في مرحلته الأولية حيث تظهر بعد المؤشرات الأولية لتبني هذه المبادئ على مستوى البنوك العمومية الجزائرية9.

7/ BELOUATI Soumeya, La bonne gouvernance dans le système bancaire algérien, revue d'économie et de statistique appliquée, volume 13, Numéro 1, p 53.

8/Comité de bale sur le control bancaire, renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires, février 2006, page : 8.

9/ بعلي حسني مبارك، إمكانات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص ص: 156، 157.

أولاً: سن قوانين لتدعيم تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.
من أهم هذه القوانين نجد¹⁰:

1- قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية:

أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 الخاص بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والمتضمن إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية بغرض التصدي لمختلف المخاطر والحد منها، وفق ماجاءت به اتفاقية بازل 2.

وفقاً للمادة الثالثة من النظام 02-03، فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تأسيسها، يجب أن تتضمن الأنظمة التالية¹¹:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات.
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج.
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.
- نظام التوثيق والإعلام.

2- قوانين محاربة الفساد المالي والإداري:

عقب مصادقة الجزائر على الإتفاقيات الدولية للأمم المتحدة والمتعلقة بمكافحة الفساد، في 19 أبريل سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04، تم إصدار مجموعة من القوانين لمحاربة هذه الظاهرة، والتي من أهمها قانون رقم 06/1 الصادر في 2006/04/2 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 415/6 المحدد لنموذج التصريحات بالامتلاكات، قانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال المعدل والمتمم بالأمر 2/12 الصادر سنة 2012، إضافة إلى مراجعة قانون الصفقات العمومية وتعديل القانون رقم 30/11 وتعديل الأمر رقم 69/22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم فيما يخص الصرف وحركة الأموال من وإلى الخارج¹².

ثانياً: برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة.

لقد عملت الجزائر على تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك في إطار تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحوكمة، فقد تم تبني مقررات لجنة بازل في البنوك والمؤسسات المالية بهدف تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الرقابة والإنضباط في السوق، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد كما يلي¹³:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل تحت إشراف مساعدة خارجية ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى إستعدادها لتلبية مقتضيات بازل بركائزه الثلاث.
- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة).

المحور الثالث: تطبيق مبادئ الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

¹⁰ عياري أمال، خوالد أبو بكر، مرجع سابق، ص: 14، 15.

¹¹ نفس المرجع، ص: 14.

¹² بن عزوز محمد، الفساد الإداري والإقتصادي، آثاره وآليات محافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص: 210، 211.

¹³ شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص: 10.

بغرض معرفة مدى توافر مبادئ الحوكمة ومدى تطبيقها في البنك محل الدراسة، قمنا بإعداد إستمارة بحث تحتوي على مبادئ الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية بالإضافة إلى مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وقمنا بتوزيعها على عمال البنك. سنحاول من خلال هذا المحور اختبار فرضيات الدراسة بالإستناد على مخرجات برنامج Spss، وتتمثل في الفرضيات التالية:

-فرضية مبادئ الحوكمة المصرفية: تتوفر مبادئ الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية في البنك محل الدراسة.

-فرضيات مبادئ الحوكمة حسب منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي:

الفرضية الأولى: يتوفر مبدأ إطار فعال للحوكمة في البنك.

الفرضية الثانية: يتوفر مبدأ الإفصاح والشفافية في البنك.

أولاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

الجدول رقم(1): نسب المستوى الدراسي لأفراد عينة الدراسة.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	4	16%
ليسانس	17	68%
ما بعد التدرج	4	16%

الجدول رقم(2): نسب سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	11	44%
من 05 إلى 10 سنوات	1	4%
من 10 إلى 15 سنة	7	28%
أكثر من 15 سنة	6	24%

ثانياً: اختبار توفر مبادئ الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

1- تحليل بيانات إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم(3): مبادئ الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الرقم	البيان	الخيارات	التكرار	النسبة %	المتوسط
01	يمتلك أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات المطلوبة لأداء مهامهم	نعم	15	60%	2,56
		لا أدري	9	36%	
		لا	1	4%	
02	مجلس الإدارة يصادق ويشرف على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك	نعم	25	100%	3,00
		لا أدري	0	0%	
		لا	0	0%	
03	يقوم مجلس الإدارة بوضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة	نعم	24	96%	2,96
		لا أدري	1	4%	
		لا	0	0%	
04	يضمن مجلس الإدارة الإشراف الملائم للإدارة العليا بوضع وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية بالشكل الذي يوافق سياساته	نعم	22	88%	2,84
		لا أدري	2	8%	
		لا	1	4%	
05	يقوم كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا باستعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية	نعم	18	72%	2,72
		لا أدري	7	28%	
		لا	0	0%	
06	يضمن البنك ملائمة سياسات المكافآت مع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل،	نعم	19	76%	2,76
		لا أدري	6	24%	

	0%	0	لا	وكذلك محيط الرقابة	
2,68	68%	17	نعم	يفصح البنك بقرائمه المالية في الوقت المناسب والدقيق	07
	32%	8	لا أدري		
	0%	0	لا		
2,76	80%	20	نعم	يفصح البنك بقرائمه المالية في الوقت المناسب والدقيق	08
	16%	4	لا أدري		
	4%	1	لا		

المصدر: مخرجات Spss.

يلاحظ من خلال البيانات المتوفرة في الجدول (3) أن مبادئ الحوكمة المصرفية المتوفرة في البنك بشكل كبير هي المبدأ الثاني والمتضمن مصادقة وإشراف مجلس الإدارة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك بنسبة 100% ومتوسط 3,00، والمبدأ الثالث المتعلق بقيام مجلس الإدارة بوضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة بنسبة 96% ومتوسط 2,96، بالإضافة إلى المبدأ الرابع المتضمن ضمان مجلس الإدارة للإشراف الملائم للإدارة العليا على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية بنسبة 88% ومتوسط 2,84.

أما المبدأ السابع والمتعلق بإفصاح البنك بقوامه المالية في الوقت المناسب والدقيق فقد حصل على أقل نسبة وهي 68%.

ونستنتج من خلال النتائج المبينة في الجدول (3) أن مبادئ الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية متوفرة في البنك محل الدراسة.

2-نتيجة الإختبار t.

الجدول رقم(4): نتائج إختبار الفرضية.

T	درجات الحرية	المتوسط	الإحتراف المعياري	P.Value
65,681	24	2,79	0,12	0,000

المصدر: مخرجات Spss.

لإختبار فرضية توافر مبادئ الحوكمة المصرفية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية في البنك محل الدراسة تم استخدام إختبار t للعينة الواحدة، وكما هو موضح في الجدول السابق فإن المتوسط الحسابي الإجمالي لمبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية المطبقة في البنك 2,79، وبانحراف معياري 0,212 وبالمقارنة بين قيمة مستوى المعنوية المحسوب P.Value المقدر ب 0 وبالتالي فهو أصغر من مستوى المعنوية $\alpha 0.05$

= وعليه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية مطبقة في البنك.

ثالثاً: إختبار مدى توافر مبادئ الحوكمة حسب منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي.

1-تحليل بيانات إجابات أفراد العينة للفرضية الأولى.

الجدول رقم(5): توافر إطار فعال للحوكمة.

الرقم	البيان	الخيارات	التكرار	النسبة	المتوسط
01	يتوفر هيكل للحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق	نعم	17	68%	2,6
		لا أدري	6	24%	
		لا	2	8%	
02	تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الجهات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع	نعم	21	84%	2,8
		لا أدري	3	12%	
		لا	1	4%	
03	تقوم الهيئات الإشرافية الرقابية بالقيام بواجباتها بأسلوب مهني و طريقة موضوعية	نعم	15	60%	2,48
		لا أدري	7	28%	
		لا	3	12%	

المصدر: مخرجات. Spss

نلاحظ من خلال الجدول البيانات المتوفرة في الجدول(5) أن النسبة الأعلى لعناصر مبدأ الحوكمة توافر إطار فعال للحوكمة كانت للعنصر الثاني وجود تشريعات تنص بوضوح على تقسيم المسؤوليات بما يضمن تحقيق مصالح المجتمع بنسبة 84% ومتوسط 2,80، أما توفر هيكل للحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية وقيام الهيئاتالإشرافية و الرقابية بواجباتها بأسلوب مهني فقد كانت نسبهما على التوالي 68% بمتوسط 2,60 و 60% بمتوسط 2,48 و بالتالي نستنتج توافر إطار فعال للحوكمة في البنك محل الدراسة.

تحليل نتيجة إختبار t.

الجدول رقم(6): نتائج إختبار الفرضية.

T	درجات الحرية	المتوسط	الإنحراف المعياري	P.Value
---	--------------	---------	-------------------	---------

0,000	0,42295	2,6267	24	31,052
-------	---------	--------	----	--------

المصدر: مخرجات Spss.

لإختبار فرضية توافر إطار فعال للحوكمة في البنك تم إستخدام إختبار t للعينة الواحدة، وكما هو موضح في الجدول (6) فإن المتوسط الحسابي الإجمالي لتساؤلات مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة 2,6267، وبانحراف معياري 0,42295 وبالمقارنة بين قيمة مستوى المعنوية المحسوبة P.Value والمقدرة بـ 0 وهي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ وعليه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة مطبق في البنك.

2-تحليل بيانات إجابات أفراد العينة للفرضية الثانية.

الجدول رقم(7): الإفصاح والشفافية.

الرقم	البيان	الخيارات	التكرار	النسبة	المتوسط
01	يفصح البنك بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بكافة المسائل المتعلقة بالموقف المالي، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة	نعم	14	56%	2,52
		لأدري	10	40%	
		لا	1	4%	
02	يقوم البنك بإعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية	نعم	18	72%	2,68
		لا أدري	6	24%	
		لا	1	4%	
03	يستعين البنك بمراجع مستقل للقيام بعملية مراجعة سنوية	نعم	14	56%	2,44
		لا أدري	8	32%	
		لا	3	12%	
04	يتوفر البنك على قنوات توزيع المعلومات تسمح لمستخدميها الحصول عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة	نعم	15	60%	2,44
		لا أدري	6	24%	
		لا	4	16%	

المصدر: مخرجات Spss.

نلاحظ من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة لتساؤلات مبدأ الإفصاح والشفافية هي للسؤال الثاني والمتضمن قيام البنك بإعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، بنسبة 72% ومتوسط

2,68، ثم السؤال الرابع و المتضمن توفر البنك على قنوات توزيع معلومات جيدة بنسبة 60% ومتوسط 2,44، أما السؤال الثالث والمتعلق باستعانة البنك بمراجع مستقل والسؤال الأول والمتضمن إفصاح البنك بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بكافة المسائل المتعلقة بالموقف المالي فكانت نفس النسبة 56% وبمتوسط على التوالي 2,44 و2,52.

تحليل نتيجة إختبار t.

الجدول رقم(8): نتائج إختبار الفرضية.

T	درجات الحرية	المتوسط	الإحراف المعياري	P.Value
26,345	24	2,52	0,47828	0,000

المصدر: مخرجات Spss.

لإختبار فرضية توافر مبدأ الإفصاح والشفافية في البنك تم استخدام إختبار t للعينة الواحدة، وكما هو موضح في الجدول(10) فإن المتوسط الحسابي الإجمالي لتساؤلات مبدأ الإفصاح والشفافية 2,52 وبانحراف معياري 0,47828، وبالمقارنة بين قيمة مستوى المعنوية P.Value المحسوبة والمقدرة ب 0 وهو أصغر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية H1 أي أن مبدأ الإفصاح والشفافية متوفر في البنك.

الخاتمة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

-تستأثر الحوكمة المصرفية بأهمية بالغة نظرا للدور الرئيسي والفعال الذي تلعبه للحد من إنتشار الأزمات المالية والمصرفية، إضافة إلى كون البنوك تمثل المصدر الرئيسي لتمويل إقتصاديات الدول، خاصة النامية منها، وبالتالي فإن الحفاظ على سلامة واستقرار البنوك أمر مهم.

-يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية حسب ماجاءت به مقررات لجنة بازل، أمرا ضروريا لتعزيز الدور الرقابي والذي يساهم في تحسين أداء هذه المؤسسات، من خلال تحسين إدارة المخاطر فيها والتي تتم عن طريق تحديد المهام والصلاحيات وتوزيعها بين مختلف الأطراف المشاركة بغرض التقليل من هذه المخاطر.

- تظهر أهمية الحوكمة المصرفية في التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، كما أنها تمثل عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك، أما أهم أهدافها فتتمثل في إيجاد الهيكل الأمثل الذي يتحدد من خلاله أهداف المصرف ووسائل تحقيق تلك الأهداف، بالإضافة إلى تحقيق الحماية لحقوق المساهمين وأموال المودعين.

- البنك محل الدراسة يقوم بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى حد ما.

-إن تطبيق الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري يعتبر في خطواته الأولى، وبالتالي فيجب بذل مجهودات أكثر من أجل تعزيز التجربة على أرض الواقع، خاصة في ظل ما يشهده العالم من إنفتاح للسوق المصرفية وزيادة القدرة التنافسية، اين يظهر جليا الدور الفعال للحوكمة في تفادي الانحرافات وتجنب وقوع الأزمات المالية.

وفيما يخص التوصيات المقترحة نوجزها فيما يلي:
تفعيل إجراءات الرقابة والتدقيق بالنسبة للبنوك والبنك المركزي، والتي تعمل بمثابة إنذار سابق يسمح بالإستعداد والتصدي للمخاطر والأزمات وتجنب وقوعها.

-الاعتماد على آليات ومبادئ الحوكمة المصرفية التي تساعد على التحكم والحد من المخاطر المصرفية.

-إضفاء المزيد من الشفافية على العمليات المصرفية من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة المصرفية.

-عدم التركيز على سن القوانين فقط بل العمل على تطبيقها والتركيز على زرع وترقية أخلاقيات وأداب المهنة المصرفية.

المراجع:

- بن عزوز محمد، الفساد الإداري والإقتصادي، آثاره وآليات محافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.

-بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

- نسيمان إبراهيم إسحاق، دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2008-2009

- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

-عباري أمال، خوالد أبو بكر، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية-دراسة حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

-AJOUAOU D Fodil, MAMOGLI Chokri, ADJAOU D Fatma, La réputation de l'audit externe et les mécanismes de gouvernement d'entreprise : Interaction et effet sur la performance, "COMPT-

ABILITE ET ENVIRONNEMENT", May 2007, France, pp.CD-Rom<halshs-00544896>.

-BELOUATI Soumeya, La bonne gouvernance dans le système bancaire algérien, revue d'économie et de statistique appliquée, volume 13, Numéro 1.

- Comité de bale sur le control bancaire, renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires, février 2006.

-LABELLE François, YVES Cédric koyo, Les mécanismes de gouvernance dans le contexte de fonds investissements responsables (FIR) et de PME : cas de PME québécoises financées par FIR, volume 2 Issue 3 summer 2012.

-LADJOUZI Soumia, La bonne gouvernance bancaire : une condition nécessaire pour le développement économique en Algérie, revue "اداء المؤسسات الجزائرية", Numéro 5, 2014.

-MAYER Colin, gouvernement d'entreprise, concurrence et performance, revue économique n° 27, 1996, (17946201).

-ZOUKOUA Eric-Alain,La complémentarité des approches théoriques de la gouvernance : Application au secteur associatif, université d'Orléans, 21 Juin 2011.